المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵓⵏ ⴷ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

رأي:

الأخبار الزائفة: من التضليل الإعلامي إلى المعلومة الموثوقة والمتاحة

اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام

رئيس اللجنة ومقرر الموضوع: أمين منير العلوي.
الخبير الدائم: محمد أمين شرار.

طبقاً لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرر المجلس في إطار إحالة ذاتية إعداد رأي حول ظاهرة الأخبار الزائفة.

وفي هذا الإطار، أَوْكَلَ مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام[1] إعدادَ هذا الرأي.

وقد صادقت الجمعية العامة للمجلس بالإجماع على هذا الرأي تحت عنوان **"الأخبار الزائفة: من التضليل الإعلامي إلى المعلومة الموثوقة والمتاحة"**، وذلك خلال دورتها المائة والإحدى والأربعين في 29 دجنبر 2022.

وقد جاء هذا الرأي، والذي جرى إعداده وفق مقاربة تشاركية ثمرة نقاشات موسَّعة بين مختلِف الفئات المكوِّنة للمجلس، فضلاً عن مخرجات جلسات الإنصات التي نظمها المجلس مع أبرز الفاعلين المعنيين[2]، إلى جانب نتائج الاستشارة المواطِنة التي أطلقها المجلس في الموضوع على منصته الرقمية "أشارك" (ouchariko.ma)[3].

[1] الملحق (1): لائحةٌ بأسماء أعضاء اللجنة الدائمة المكلَّفة بمجتمع المعرفة والإعلام.
[2] الملحق (2): لائحة بأسماء المؤسسات والفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم.
[3] الملحق (3): نتائج الاستشارة المواطِنة التي أطلقها المجلس على منصته الرقمية "أشارك" في موضوع الأخبار الكاذبة.

1. مقدِّمة 6
2. انتشار الأخبار الزائفة ظاهرةٌ تأخذ أبعاداً عالمية..... 7
1.2. ظاهرة قديمة انتعشت مع وسائل التواصل الحديثة 7
2.2. الأخبار الزائفة: ممارسة مضادة للقيم ومعادية للعلم 9
3.2. توظيف المحتويات السلبية في توجيه اختيارات المستعمِلين وصعوبة ضبط التراسل الخاص 10
4.2. دور بعض المؤثرين في نشر الأخبار الزائفة الذي يتزايد مع"التفكير السلبي" لقسمٍ في المجتمع 12
3. الوسائل المتاحة لمحاربة الأخبار الزائفة..... 12
1.3. التحقق من المعلومات 12
2.3. التدخل على مستوى وسائل الإعلام 14
3.3. التربية الإعلامية والمعلوماتية والتحسيس بأهمية الدعامات الرقمية 15
4.3. المقاربة القانونية وأهمية التعاون على المستوى الدولي 17
4. الأدوات التي يتم من خلالها الحصول على المعلومة الموثوقة: اعتماد سياسة البيانات المفتوحة وتعزيز وسائط الإعلام الوطنية والتعاون مع المنصات الرقمية الدولية 18
1.4. اعتماد سياسة البيانات المفتوحة في التصدي للأخبار الزائفة: ضرورةٌ لتحسين شفافية الإدارة 18
2.4. وسائل الإعلام الموثوقة والقوية في مواجهة الأخبار الزائفة 19
3.4. جهود المنصات الرقمية غير كافية: ثمة حاجة إلى ملاءمة محتوياتها مع السياقات المحلية..... 19
5. توصيات من أجل التصدي للأخبار الزائفة وتمكين المواطنات والمواطنين من الوصول إلى المعلومة الموثوقة..... 20
الملاحق 22
الملحق رقم 1: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام..... 22
الملحق رقم 2: لائحة الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم. 23
الملحق رقم 3: نتائج الاستشارة المواطِنة التي أطلقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر المنصة الرقمية "أشارك" حول الأخبار الزائفة. 23

ملخص

يتناول المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في هذا الرأي الذي أعدَّه في إطار الإحالة الذاتية، وذلك تحت عنوان **"الأخبار الزائفة: من التضليل الإعلامي إلى المعلومة الموثوقة والمتاحة"**، مشكلةَ الأخبار الزائفة التي تَتَنَامَى على الصعيدين العالمي والوطني وتَتَعاظَم مع الاستعمال المتزايد للهواتف الذكية وانتشار شبكات التواصل الاجتماعي. ويمكن لتأثير الأخبار الزائفة السلبي أن يَطالَ الأفرادَ والمؤسسات والمجتمع بوجه عام.

وقد جاء هذا الرأي، الذي اعتمدته الجمعية العامة للمجلس بالإجماع في دورتها العادية 141 في 29 دجنبر 2022، والذي جرى إعدادُه وفق مقاربة تشاركية انخرطت فيها جميع الجهات ذات الصلة، ثمرةَ نقاشات مُوسَّعة بين مختلِف الفئات المكوِّنة للمجلس، فضلاً عن مخرجات جلسات الإنصات التي نَظَّمها المجلس مع أبرز الفاعلين المعنيين، إلى جانب نتائج الاستشارة المواطِنة التي أطلقها المجلس بشأن هذا الموضوع على المنصة الرقمية "أشارك" (Oucharik.ma). وفي هذا الصدد، سلَّط المشاركون الضوء على حجم انتشار الأخبار الزائفة، بحيث شدَّدوا على أهمية العمل على ضمان الحصول على معلوماتٍ مُتثَبَّتٍ فيها.

يُعَدُّ انتشار الأخبار الزائفة ظاهرةً قديمة اتَّسَع نطاقُها مع ظهور وسائل التواصل الحديثة وانتشار استخدامها. ففي 2018، أجرى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا دراسةً حول الأخبار الزائفة، كَشفت أنها تنتشر بسرعة ستةَ أضعافِ المعلوماتِ الحقيقية.

وقد أصبح نشر الأخبار الزائفة بقصدٍ أداةً تُستخدَم على نطاق واسع إمَّا لغاياتٍ رِبحية أو للتأثير على السلوك أو للإضرار بالمنظمات والدول على السَّواء، وهو ما يُخِلُّ بالنظام العام ويُضعف أداء الأسواق.

ومِمَّا يُسهِّل تداولَ هذه الأخبار الزائفة محدوديةُ إمكانيةِ الوصول إلى المعلومات الرسمية والمُحَقَّقة، لا سيما وأنَّ المُواطِنَ لا يَملِك مِنَ الأدواتِ ما يكفي للتأكد من صحة سَيْلِ المعلومات المتداوَلة في مختلِف الوسائل الإعلامية. وعِلاوةً على ذلك، فإنَّ ما يقوم به أحياناً بعضُ "المؤثِّرين" مَدفُوعِين بِنَوايَا خبيثةٍ يَزيدُ مِن انتشار الأخبار الزائفة.

وفي المغرب، تُوجَد العديدُ مِنْ مَواطِنِ الخَلَلِ والهشاشةِ التي تُؤدِّي إلى انتشار الأخبار الزائفة، ومنها على وجه الخصوص :

- عدم نشر البيانات الرسمية التي في حوزة بعض الإدارات بكيفية ممنهجة ومنتظمة أو بطريقة مُحيَّنة، وذلك بالرَّغم مِمَّا يَنُصُّ عليه صراحةً القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

- محدودية الموارد البشرية والمادية لمختلِف وسائل الإعلام العمومية ليضطلع بدوره كاملاً في التصدي لانتشار الأخبار الزائفة.

- نقص واضح في منصات فعَّالة للتحقق من المعلومات بشكل أفضل، باستثناء بعض المبادراتِ المعدودةِ على رؤوس الأصابع.

وإدراكاً من المجلس للطبيعة المُعقَّدة ومُتعدِّدة الأبعادِ لمشكلةِ الأخبار الزائفة والتضليل الإعلامي، فإنه يدعو إلى اعتماد رؤيةٍ تَستنِد إلى أدواتٍ ومقارباتٍ تَكفُل حصولَ المواطِنات والمواطنين على المعلومة المؤكَّدة، مع تزويدهم بالوسائل التي تمكِّنهم من رصد الأخبار الزائفة ومن ثَمَّ الحد من انتشارها.

وفي هذا الصدد، فإنه يُوصَى باتخاذ التدابير الرئيسية التالية:

- تفعيل **الحق في الحصول على المعلومة**، لا سيما من خلال إقرار إلزامية نشر جميع الوثائق الرسمية العمومية في غضون 24 ساعة من تاريخ المصادقة عليها على موقع الإدارة المعنية.
- التحقق من **صحة المعلومات**، وذلك من خلال:

✓ إحداث بوابة رقمية عمومية للتحققِ من المعلومات (Fact-checking) بخصوص الأخبار الرسمية في المغرب، مع ترصيد المبادرات التي تم إطلاقها على مستوى عدد من المؤسسات الإعلامية (وكالة المغرب العربي للأنباء والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري وغيرهما).

✓ تقديم الدعم المالي لمواقع "التحقق من المعلومات" من خلال صناديق مستقلة على غرار صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات، وذلك لضمان حسن سير هذه المواقع، مع الحرص على ضمان حِيادها وتعزيز مصداقيتها.

✓ إحداث نظام علامة مميزة مُوَجَّه لمواقع "التحقق من المعلومات"، وذلك على غرار علامة "e-thiq@" بالنسبة لمقاولات التجارة الإلكترونية.

✓ دعم المبادرات الرامية إلى إنشاء نُظُمٍ لرصد وتبادل المعلومات الزائفة بين المهنيين الإعلاميين، وذلك تيسيراً للتحقق من هذه الأخبار قبل نقلها والحد من انتشارها قدر الإمكان.

- **تعزيز قدرات المستعمِلين والمهنيين** في مجال رصد الأخبار الزائفة، وذلك من خلال:

✓ العمل بشكل منتظم (من قبل القطاع الحكومي المكلف بالتواصل، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري...إلخ) على إثارة انتباه الساكنة من خلال مختلِف وسائل الإعلام إلى مخاطر "الأخبار الزائفة"، مع العمل على استهداف كل فئة على حِدَة (الأطفال والمراهقون والمُسِنُّون وغيرُ المتعلمين ...).

✓ تعزيز البرامج التربوية الإعلامية وتنمية الحس النقدي لدى المستعمِلين منذ سن مبكرة.

✓ توعية المهنيين وغير المهنيين من منتجي المعلومات (المدوّنون والمؤثرون وغيرهم) بدورهم والمسؤوليات الملقاةِ على عاتِقهم في مجال مكافحة الأخبار الزائفة، لا سيما من خلال تنظيم برامج للتكوين المستمر.

- **تشجيع البحث العلمي والتعاون الدولي**، وذلك من خلال:

✓ وضع برامج للبحث وتطوير آلياتٍ للرصد والتصدي لانتشار الأخبار الزائفة، بشراكة بين الدولة والمهنيين والجامعات.

✓ تعزيز الانخراط في الجهود الدولية لرصد ومكافحة الأخبار الزائفة، وذلك مواكبةً للتطورات التكنولوجية في هذا المجال.

1. مقدِّمة

قبل الثورة الرقمية كانت عملية "إخبار الجمهور" محصورةً في كبريات المؤسسات الصحفية أو الدول. ويرجع ذلك إلى ما كان لهذه العملية من تكلفة مرتفعة جداً، إضافة إلى حواجز الدخول الصعبة إلى هذا القطاع، سواء من النواحي المالية أو القانونية أو التكنولوجية. وقد تغير الوضع تدريجياً بفضل التكنولوجيات الحالية، والتي باتت تتيح للجميع الوصولَ إلى الجمهور نفسه كما هو الشأن بالنسبة لوسائل الإعلام الكبرى، فصار بالمقدور نشر المعلومات بشتى أنواعِها على الأنترنت عبر مختلِف أشكال الوسائط الإعلامية المتاحة، من قبيل شبكة الأنترنت ومواقع التدوين ووسائط التواصل الاجتماعي، وذلك دون الحاجة إلى أن يُفصِح المرءُ عن هويته مطلقاً.

في كل يوم، يتم إنتاج بيانات ضخمة بأرقام فلكية تُقدَّر بحوالي 2.5 كوينتيليون بايت[4](10^{30}). ويضم هذا الكم الهائل من المعطيات الرقمية قدراً من المعلومات الشخصية ينتجها مستعملو شبكة الأنترنت (الصور ومقاطع الفيديو والتسجيلات الصوتية ووثائق العمل أو الترفيه وما إلى ذلك). ويستفيد منتجو المعلومات المحترفون (وسائل الإعلام والصحف والباحثون والحكومات والجمعيات وغيرها) من هذه الوسائل لنشر أكبر قدر من المعطيات بتكلفة منخفضة.

ولقد غيَّرت شبكات التواصل الاجتماعي بشكل جذري سلوك عموم المستعمِلين إزاء المعلومات. فما كان يُنشر في إطار مُقَيَّد، من وجهات نظر وآراء وتعليقات، صار متاحاً أكثر من ذي قبل ، حيث أصبح بِوُسْع جميع مستعملي شبكة الأنترنت تبادُل هذه المعلومات وتقاسُمها. وتوفِّر شبكات التواصل الاجتماعي وطريقة عملها إمكانية الحصول على المعلومة وتداولها في حينها. وتشير إحصائيات الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات إلى أنه يشارك أزيد من 99 في المائة من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و39 سنة في الشبكات الاجتماعية، ويتجاوز استخدام 73 في المائة من هؤلاء لهذه الشبكات الساعةَ الواحدة يومياً[5].

ولا تخلو هذه البيانات التي تُنتج بقدر هائل يومياً من معلوماتٍ غير صحيحة أو غير دقيقة، بل أخبار زائفة بالمرة، غير أنها تُتَداول جميعُها بالطريقة نفسها بغض النظر عن مصدرها. وإذا كان بعض هذه المعلومات الخاطئة قد ينتشر بشكل غير مقصود، فإن بعضها الآخر يكون مقصوداً بغاية تضليل الرأي العام.

وقد يكون للأخبار الزائفة عواقب اقتصادية[6] أو اجتماعية وخيمة. كما صارت الأخبار الرزائفة سلاحاً يستخدم على نطاق واسع للإضرار بالدول أو للتأثير على سلوك المواطنات والمواطنين.

ومن هذا المنطلق، أصبحت لمسألة الوقاية من الأخبار الزائفة ورصدها ومعالجتها أهميةً كبرى، وذلك بالنظر لما ينطوي عليه الأمر من تحدٍّ للدول من الناحية الاستراتيجية ولما فيه من حمايةٍ للمواطنات والمواطنين.

---

[4] تقرير لمجلة "Social Media Today" في عددها لسنة 2018.

[5] الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، بحث سنوي بخصوص تجميع مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال (2020).

[6] تُقدِّر دراسةٌ لمنظمة "CHEQ" بعنوان "The Economic Cost of Bad Actors on the Internet: Fake News in 2019" ما يتكبده الاقتصاد العالمي من خسائر بسبب الأخبار الزائفة بما لا يقل عن 78 مليار دولار أمريكي سنوياً.

ويروم المجلس من إعداد هذا الرأي لفت الانتباهِ إلى طبيعة ظاهرة "الأخبار الزائفة" وحجمها ومدى تأثيرها على المجتمع[7]. كما أنه يسعى من خلاله دراسة السبل الأكثر ملاءمة على الصعيد العالمي للحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة، ومِنْ ثَمَّ اقتراح جملة من التوصيات التي تنسجم مع الواقع المغربي.

2. انتشار الأخبار الزائفة ظاهرةٌ تأخذ أبعاداً عالمية

1.2. ظاهرة قديمة انتعشت مع وسائل التواصل الحديثة

الأخبار الزائفة كانت دائماً موجودة عبر العصور ...

لطالما استَعملت وسائل الاتصال تاريخياً كأدوات للتأثير على الرأي العام وتوجيهِه وصناعتِه عبر معالجة المعلومة وانتقائها والتلاعب بمعناها أحياناً. ويزخر التاريخ بالعديد من الأمثلة المتعلقة بنشر الأخبار الزائفة لأغراض مختلفة، منها ما أوصى به قبل 2500 عام الاستراتيجي العسكري الصيني سون تزو (Tzu Sun) بخصوص استخدام المعلومات الخاطئة لخداع العدو وتحقيق التوازن الصحيح بين الكذب والحقيقة لزيادة مصداقية هذه "الأخبار الزائفة"[8]. ويُحكى عن فرانسيس بيكون (1561-1626) أنه كا يَسْتَشْهِد بِمَثَلٍ من القرون الوسطى يَقُول "إكذب ثم إكذب حتى يُصدِّقَك الناس"[9].

... تكنولوجيا المعلومات سَهَّلت انتشار الأخبار الزائفة ...

مع ظهور أدوات الاتصال الرقمية غير المكلفة والمتاحة لشرائح واسعة من الساكنة، تضاعفت مصادر المعلومات. فمنذ منتصف تسعينات القرن الماضي، عرفت مختلف المواقع الرقمية تطوراً كبيراً، بما في ذلك المواقع الشخصية الإخبارية. وفي مستهل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ظهرت المدونات (blog)، وهي مواقع إلكترونية أشبه ما تكون بالجريدة الفردية يدوّن فيها الشخص أو الاشخاص اهتماماتهم، وتسمح بعضها بالتعليق والتفاعل مع المعطيات المنشورة. ويشكل هذا التفاعل بين المدون والقراء عنصراً أساسياً في نجاح المدونات. والواقع أنه لم تعد عملية التواصل ونشر المعلومات تسير في اتجاه واحد أو في خط واحد، من المرسِل إلى المتلقي، كما هو الحال في وسائل الإعلام التقليدية، وإنما في اتجاهات متعددة، بما يُتيح للجميع التعبيرَ عن آرائهم بكل حرية.

وفي حدود عامَي 2007 و2008، أدى ظهور مقاولات التواصل والتبادل الرقمي، والتي يُصطلح عليها باسم "شبكات التواصل الاجتماعي"، إلى زيادة حجم هذه التفاعلات على نحو كبير. فقد غيرت هذه الشبكات المشهد الإعلامي بشكل جذري، لا سيما وأن ظهور الهواتف الذكية وانتشار استخدامها ضاعف إمكانية الوصول إليها وعزَّز تأثيرها عالمياً: في سنة 2020، بلغ انتشار استخدام تطبيق فيسبوك على الهاتف الذكي عند المغاربة 98.3 في المائة[10]. وقد أتاح ذلك تداولَ المعلومات بشكل شبه فوري في مجموعات مغلقة أو عامة. وصار بإمكان ساكنة العالم الوصولُ بسهولة إلى كل هذا السيل من المعلومات حيث ما كانوا على حواسيبهم الشخصية أو هواتفهم الذكية أو غيرها من الوسائط. وقد أَوْجَدَ هذا الأمرُ حالةً من الاحتياج لدى عموم الناس تدفع الأشخاص إلى الرغبة في أن يكونوا على اتصال دائم وآني[11]. وقد أسهم ذلك إلى حد كبير

---

[7] الأخبارُ الزائفة هي معلوماتٌ منشورة بِقَصْدِ تضليلِ الرأي العام.

[8] https://theconversation.com/les-fausses-nouvelles-une-histoire-vieille-de-2-500-ans-101715

[9] المَقُولةُ مقتبسةٌ من اللغة اللاتينية، وقد وردت في كتاب للفيلسوف فرانسيس بيكون صدر في 1605 بعنوان "في تَقَدُّم العلم" (The Advancement of Learning).

[10] التقرير الرقمي لداتا ريبورتال (Data Reportal) عن المغرب، 2021.

[11] يُفضي التدفق السريع للمعلومة إلى حالة عامة تدفع الأشخاص إلى الرغبة في أن يكونوا على اتصال دائم خوفاً من فوات حدثٍ ما لا يُشاركون فيه، وهو ما يُصطلح عليه بمتلازمة "فُومُو" (وهي اختصار بالإنجليزية لعبارة : Fear of missing out).

في نجاح شبكات التواصل الاجتماعي والمقاولات التي تتحكم فيها، والتي سعت إلى تشجيع هذه السلوكيات الإدمانية التي تُدِرُّ عليها أرباحاً هائلة.

وعِلاوةً على ذلك، فقد شجَّع على انتشار فضاءات التحادُث والنقاش عبر الأنترنت خاصيةُ عدمِ كشفِ المرء عن هويته. غير أنه وخلافاً لوسائل الإعلام التقليدية التي تلتزم بالأخلاقيات المهنية والضوابط القانونية، فإن هذا التواجد الافتراضي على مواقع التواصل الاجتماعي يُولِّد ويُعزِّز الشعور لدى رواد فضاءات النقاش تلك أنه بمقدورهم خرق القواعد وتجاوز القانون دون متابعة أو مساءلة أو عقوبة ، خاصةً في ظل إمكانية التخفي خلف هويات مجهولة. وقد جعل هذا الأمر من مراقبة صحة هذه المعلومات من عدمها في البيئة الرقمية مسألةً ضروريةً أكثر من ذي قبل، وذلك رغم صعوبتها. وسيزداد الأمر صعوبةً في المستقبل مع تطور تقنيات التلاعب بالصور ومقاطع الفيديو لتبدو واقعية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، كما هو الشأن بالنسبة لتقنية "ديب فيكس" (deep fakes)، والتي تُتيح إمكانية صناعة محتوى مكتوب أو صوتي مزيف بنفس مواصفات المحتوى الأصلي.

أظهر استطلاع للرأي أجرته شركة إبسوس (IPSOS) لأبحاث السوق على مستخدمي الأنترنت في 25 بلداً (2019) أن تسعة (9) من بين كل عشرة (10) أشخاص تقريباً وقعوا في فخ الأخبار الزائفة، على الأقل مرة واحدة. وأوضحت الدراسة أيضاً أن 77 في المائة ممن شملهم الاستطلاع من مستعملي فيسبوك قالوا بأنهم اطلعوا في هذه المنصة على أخبار خاطئة كلياً أو جزئياً. وبحسب استطلاع للرأي أنجزته مؤسسة "أودوكسا دونتسو كونسالتينغ" (Odoxa Dentsu-Consulting) في فرنسا لفائدة جريدة "لوفيغارو" وقناة "فرانس أنفو" الفرنسيتين، فإن ثلث أولئك الذين شملهم الاستطلاع صَرَّحُوا بأنهم نَقَلُوا بالفعل "أخباراً زائفة"[12].

نتائج الاستشارة المواطِنة على منصة "أشارك"

أظهرت نتائج الاستشارة التي أطلقها المجلس في الموضوع على منصته الرقمية "أُشارك" أنه يتلقى نحو 93 في المائة من المشاركين معلوماتٍ وأخباراً تبدو غير موثوقة، بينما صَرَّحَ 51 في المائة من المشاركين في الاستشارة بأنهم سبق لهم أن بَثُّوا بين معارفهم معلوماتٍ وأخباراً مشكوك في صحة مضمونها (وذلك دون وعيٍ منهم بذلك في معظم الحالات).

وقد شهدت الأزمةُ الصحية انتشاراً غير مسبوق للأخبار الزائفة على شبكات التواصل الاجتماعي[13] (بمعدل 20 إلى 25 "خبراً زائفاً" يومياً)، والتي تمثلت في محتويات مكتوبة وتسجيلات صوتية ومرئية مغلوطة تُتداوَل على منصاتِ التواصل الاجتماعي ومواقعِ الفيديو البديلة وتطبيقات التَّراسُل الفوري. ومن هذه المحتويات ما يَنشُر بياناتٍ زائفة تُنْسَبُ إلى جهاتٍ رسمية أو معلوماتٍ طبية خاطئة. ولُوحِظ أنه قد رافق جائحةَ كورونا، في المغرب كما في أغلبية باقي بلدان العالم، موجةُ وباءٍ معلوماتيّ "أَنْفُودِيمِيا" (infodémie)[14] التي هي بمثابة تضليل إعلامي أو أخبار تضليلية عن الوباء.

[12] https://www.francetvinfo.fr/internet/reseaux-sociaux/facebook/fake-news-30-des-francais-reconnaissent-avoir-deja-relaye-des-infox_3169867.html

[13] جلسة الإنصات التي نظمها المجلس مع الإدارة العامة للأمن الوطني (يونيو 2022).

[14] https://www.who.int/ar/news/item/06-02-1442-managing-the-covid-19-infodemic-promoting-healthy-behaviours-and-mitigating-the-harm-from-misinformation-and-disinformation

إحصائيات حول الملفات القضائية المتعلقة بالأخبار الزائفة

بلغ عدد الملفات القضائية التي عُرضت على أنظار محاكم المملكة حول الأخبار الزائفة 226 ملفاً قضائياً، وذلك خلال الفترة من 2019 إلى نهاية غشت 2022، وهي موزعة على النحو التالي:

طبيعة الأخبار الزائفة التي تُنشر بسوء نية(*)	عدد القضايا التي صدرت فيها أحكام
أخبار تمس بالنظام العام أو تُثير الفزع بين الناس	175
أخبار تؤثر على انضباط أو معنوية الجيوش	9
أخبار تُحرّض على الكراهية أوالتمييز بشكل مباشر	42
المجموع	226

(*) تنص المادة 72 من قانون الصحافة والنشر على ما يلي: "يُعاقَب بغرامة من 20.000 إلى 200.000 درهم كل من قام بسوء نية بنشر أو إذاعة أو نقل خبر زائف أو ادعاءات أو وقائع غير صحيحة أو مستندات مختلفة أو مدلس فيها منسوبة للغير إذا أخلّت بالنظام العام أو أثارت الفزع بين الناس، بأية وسيلة من الوسائل ولا سيما بواسطة الخطب أو الصياح أو التهديدات المفوه بها في الأماكن أو الاجتماعات العمومية وإما بواسطة المكتوبات والمطبوعات المبيعة أو الموزعة أو المعروضة للبيع أو المعروضة في الأماكن أو الاجتماعات العمومية وإما بواسطة الملصقات المعروضة على أنظار العموم وإما بواسطة مختلف وسائل الإعلام السمعية البصرية أو الإلكترونية وأية وسيلة أخرى تستعمل لهذا الغرض دعامة إلكترونية."

المصدر: جواب رئاسة النيابة العامة على طلب المجلس الحصول على معطيات حول قضايا الأخبار الزائفة الرائجة أمام المحاكم.

2.2. الأخبار الزائفة: ممارسة مضادة للقيم ومعادية للعلم

النشر المتعمد للمعلومات الزائفة يتعارض مع القيم التي يقوم عليها المجتمع

تُعتبر جودةُ المعلومة/الخبر من المقوّمات الأساسية التي تَرْتَسِي عليها منظومة القيم والأخلاقيات وعلاقات الثقة داخل المجتمع. وتُحيل التجربة الإنسانية في بُعدها الروحي إلى جملة من التعاليم[15] والتقاليد والممارسات الراسخة المُتواتِرة عبر العصور، والتي تؤكد على أهمية التحقق من صِحَّةِ الأخبار، وتَبَيُّنِ صدقية مصادرها، والحذرِ من الكذب والتلفيق في نقلها، كما هو الشأن على سبيل المثال في علم "الجرح والتعديل" المعتمد في الفكر الإسلامي لرواية الحديث النبوي[16].

...غالبا ما تَتجاهل الأخبار الزائفة المعارف الراسخة ولا تراعي شروط المقاربة العلمية

يقتضي التبادل والنقاش وفق المقاربةِ العلمية وجود الرأي والرأي الآخر، بحيث يَعتمد كل طرف على الدليل والحجة لإقناع الطرف الآخر. وحتى الحقائقُ الأكثرُ رُسُوخاً تَتَطَوَّرُ مع تَطَوُّرِ البحث العلمي وأدواتِه.

هذا، وإذا كان منطق العلم يرتكز على منهجيات واضحة وموضوعية في الملاحظة والتحليل والاستدلال والتجريب، قبل بلورة النتائج، وهو الأمر الذي يُحوّل هذه الأخيرة إلى معارف علمية ذات مصداقية وحجية، فإن منطق الأخبار الزائفة يخلط بين السجلات (العلم/الدين/السياسة/الأخلاق) ولا يخاطب العقل بقدر ما

---

[15] أنظر:
- "يا أيها الذين آمنوا إنْ جاءكم فاسقٌ بنبأٍ فتبيَّنوا أنْ تصيبوا قوماً بجهالةٍ فتصبحوا على ما فعلتم نادمين" (القرآن الكريم، سورة الحجرات، آية 6).
- "لا تشهد على قريبك شهادة زور" (سفر الخروج، 16/20).

[16] جلسة الإنصات مع الدكتور أحمد عبادي، الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء وعضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (مارس 2022).

يدغدغ العواطف ويستثيرُها، وهو لا يسعى وراء حقيقة المعلومة العلمية أو الرسمية من أجل إثباتها أو تطوير جودتها، وإنما بهدف إثارة السجال وزرع الشك بشأنها.

ولقد أَفرَز تفشي وباء كورونا في 2020 واقعاً معقَّداً استعصى على جزء كبير من الناس فهمُه. ففي المغرب، كشفت نتائج استطلاع للرأي شارك فيه 121.687 شخصاً أنَّ نحو 30 في المائة منهم يَرَوْنَ أنَّ تَفَشّي فيروس كورونا في مختلِف أنحاء العالم مَحْضُ مُؤامَرَة[17].

وتجد التفسيراتُ البديلة للواقع العِلميّ صدىً لها في جميع بلدان العالم. وهذا ما يُفسِّر كيف أنَّ واحداً من بين كل 10 فرنسيين تقريباً يَعتبر أنَّ الأرض مسطحةُ الشكل[18]. وفي الولايات المتحدة، أُجري استطلاع أظهر أنَّ حوالي 16 في المائة من السكان يُشَكِّكون في كُروية الأرض، وتصل هذه النسبة إلى 34 في المائة بين الأمريكيين من الفئة العمرية ما بين 18 و24 سنة[19]. وتبدو هذه التفسيرات وكأنها الحقيقة حين يتقاسمُها عدد كبير من الناس، وهو ما يحصل على شبكات التواصل الاجتماعي.

3.2. توظيف المحتويات السلبية في توجيه اختيارات المستعمِلين وصعوبة ضبط التراسل الخاص

تحقيق الربح من خلال الإشهار

طَوَّرت منصات التواصل الاجتماعي نموذجاً اقتصادياً يعتمد إلى حد كبير على الإشهار عبر الأنترنت. وتستهدف المنصات الرقمية جذبَ أكبر عدد ممكن من المستعمِلين، حيث توفر لهم فضاءات إخبارية وتفاعلية دينامية، وهو ما يجعل المستعمِل دائم الاتصال بالمنصة. وبالنسبة للمنصات التي لا تَتداول معلومات في موضوعٍ من المواضيع، فتَعتَمِد على مستعمِليها من المحترفين، خاصةً مِمّن لهم القدرة على خلق الحدث "buzz"[20] في عدة مواضيع واتجاهات مختلفة. وقد أنشأت معظم هذه المنصات نظاماً للمكافآت لفائدة المستعمِلين الذين يحصلون على أكبر عدد من المشاهدات وبالتالي الزيارات من المتابعين للمعلومات التي ينشرونها.

وتلتقي هنا مصلحة المنصة الرقمية بمصلحة المستعمِلين مِمَّن لهم حضور نشيط على هذه المواقع، والذين يجمعون المشاهدات من خلال المحتوى الذي يصنعونه باعتباره محتوى جديداً أو ينقلونه من مصدر آخر. وفي إطار هذه الآلية الافتراضية، يتقاضى منشطو هذه المنصات مقابلاً بحسب عدد الزوار الذين يستقبلونهم على مواقعهم، غير أنَّ البعض ينشرون معلومات كاذبة، وذلك في سعيهم لجذب اهتمام المتلقي بأي وسيلة كانت، بحيث يَغلُب التفاعل الانفعالي مع المحتوى على حساب العقل والتفكير النقدي.

خوارزمياتٌ رقمية لتوجيه اختيارات المستعمِلين

تُحْدِثُ الخوارزميَّاتُ الرقميةُ تأثيراً كبيراً في استهلاك المستعمِلين لِمَا تَعْرِضُه المنصاتُ الرقميةُ من محتوى. فعلى سبيل المثال، تتحكم الخوارزميَّات المستخدمة في الذكاء الاصطناعي في 70 في المائة من المشاهدات لفيديوهات يوتيوب[21]. وتَستخدِم منصةُ فيسبوك أيضاً آليةَ الذكاء الاصطناعي لإعدادِ ملفاتٍ تعريفيةٍ شخصيةٍ مُحَيَّنة لكل مستخدِم.

---

[17] https://www.hespress.com/poll

[18] بحسب نتائج دراسة لمعهد إيفوب (IFOP) في دجنبر 2017 على عيّنةٍ تمثيلية من الفرنسيين البالغين.

[19] https://www.livescience.com/62220-millennials-flat-earth-belief.html

[20] البُوز (buzz) يعني الإشاعة التي تُختلَق لتنتشر بسرعة، لا سيما عن طريق الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، وهو رسالة يكون لها صدى إعلامي واسع النطاق بهدف اجتذاب أكبر قدر ممكن من المتابعين.

[21] https://www.cnet.com/tech/services-and-software/youtube-ces-2018-neal-mohan/

وقد طورت المنصاتُ الرقمية للرفع من مداخيلها خوارزميَّاتٍ خاصة بها تَدْفَعُ من خلالها مستعمِليها إلى زيادةِ مشاركتِهم فيها وإبقائهم على اتصالٍ بمواقع التواصل الاجتماعي لفترات طويلة، وذلك من خلال تزويدهم بمحتوى يتماشى مع قناعاتهم، وهو ما من شأنه أن يعطيهم الانطباع بأنَّ نظرتهم للعالم يتقاسمُها عددٌ كبير من الناس (الانحياز التأكيدي).

من المفارقات أن المحتوى السلبي يحظى باهتمام أكبر ...

تُفضِّل هذه الخوارزميَّات استخدام أزرار التقييمات السلبية: فعلى سبيل المثال، تشجع منصة فيسبوك من خلال خوارزميَّاتها على التعليقات الغاضبة، وذلك لأنه يُمْكن بها الوصولُ إلى جمهورٍ أوسع للترويج للمحتوى مَوضِعَ التعليقِ السلبي خَمْسَ مَرَّاتٍ أكثر مِنْ مُجرد الضغط على زر الإعجاب "لايك" (*Like*)[22]. وفي دراسةٍ حول موقع تويتر، أوضح الباحثون أنه كلما زادت التفاعُلات السلبية وتعليقات عدم الرضا في التغريدات (تويت)، كلما زادت احتمالية إعادة تغريدها أو إبداء الإعجاب بها[23].

وقد طَوَّرت بعض المنصات خوارزميَّاتٍ خاصةٍ لضبط مِثْلِ هذه الانفعالات التي من شأنها أن تمس بصورتِها. وهو الأمر نفسُه الذي قامت به في السنواتِ القليلةِ الماضية فيما يتعلق بالمحتويات المُتَّصلة بالإرهاب. غير أن هذه الإجراءات تظل غير كافية، وذلك بالنظر لحجم المعلومات المشكوك فيها على شبكات التواصل الاجتماعي.

وللحد من هذه المشكلة، وَضَّفَت فيسبوك على سبيل المثال 15.000 مُشْرِفٍ على المحتوى[24]، يَتَوَلَّون مسؤوليةَ مراقبةِ ما يَتَدَاولُه أكثرُ من مليار مستعمِل نشطٍ يومياً، وهي عملية ضخمة ومعقدة.

التحدي الذي يفرضه المحتوى على تطبيقات التراسل الفوري الخاصة (Social Dark)

في حالة وسائل التواصل الاجتماعي المغلقة (واتساب وتلغرام)، فإنه يصعب التحقق من المعلومات المتداوَلة، لأنه على عكس وسائط التواصل الاجتماعي الأخرى الاكثر استخداماً في مختلِف أنحاء العالم ، فإنَّ المناقشات عبر وسائل الاتصال هذه تَكُون خاصةً ولكنها لا تخلو من خروقات. ويُطلِق بعضُ الباحثين على هذه الوسائط "وسائل التواصل الاجتماعي المظلم" (Social Dark) للتأكيد على ما يَكْتَنِفُ محتواها مِنْ غموضٍ وما يَفْرِضُه رَصْدُها مِنْ صعوبة.

وكَشَفَ تقريرٌ أعدَّته شركة (Radium One) في سنة 2016 بعنوان "الوجه الخفي والمظلم في عالم التبادل الرقمي" (The Light and Dark Side of Mobile Sharing) أنَّ 84 في المائة من عمليات تبادل المعلومات تتم عبر وسائل التواصل الاجتماعي المغلقة على الأنترنت[25]. ويندرج المستعمِلون المغاربة ضمن هذه الفئة، بحيث أنَّ 88 في المائة منهم يستخدِمون نظامَ التَّراسُل "واتساب"[26].

---

[22] https://www.washingtonpost.com/technology/2021/10/26/facebook-angry-emoji-algorithm/

[23] https://www.ladn.eu/media-mutants/reseaux-sociaux/tweet-viral-soyez-plus-negatif-indigne-possible/

[24] https://www.lesechos.fr/tech-medias/hightech/facebook-polemique-sur-les-rudes-conditions-de-travail-de-ses-moderateurs-de-contenus-994208

[25] https://www.mmaglobal.com/files/casestudies/radiumone_darksocial_us_1.pdf

[26] We are Social, Digital 2022, Morocco (février 2022).

نموذج للتعاون بين تطبيق تلغرام والحكومة الهندية

تعاوَن تطبيقُ التراسل الفوري "تلغرام" مؤخراً مع الحكومة الهندية للحد من انتشار الأخبار الزائفة، وكان ذلك تحديداً مع مكتب الأخبار الصحفية (PIB). وينص اتفاق التعاون على مراقبة القنوات التي تتوفر على عدد كبير من المشتركين. وتتولى قناة (PIB Fact Check) على تطبيق تلغرام مكافحةَ المعلومات المضلِّلة. كما أطلقت الحكومة الهندية على تطبيق تلغرام منصة "حكومتي" (MyGov) لتعزيز الشراكة بين المواطن والحكومة. وتدعو المنصة مستعمِليها الذين يتجاوز عددهم المليون إلى المشاركة في عملية التحقق من المعلومة.

4.2. دور بعض المؤثرين في نشر الأخبار الزائفة الذي يتزايد مع"التفكير السلبي" لقسمٍ في المجتمع

لقد شهد الفضاء الرقمي بروز فئة خاصة من المستعملين، وهم المؤثِّرون الرَّقميُّون. وتُشَكِّل المكانةُ التي يحظى بها هؤلاءِ في مَصَافِّ الشهرة عنصرَ جذبٍ للمتابعين. وبالنظر إلى المكانة المتميزة التي يحتلها المؤثرون الرقميون في مواقع التواصل الاجتماعي والعدد الكبير لمتابعيهم، فإنه ينبغي التشديد على ضرورة تحسيسهم بما لهم من دَوْرٍ وتزويدهم بالتكوين الضروري في هذا المجال.

تعزيز الوعي بالمسؤولية لدى المؤثرين الرقميين

أطلقت الرابطة المحمدية للعلماء برنامجاً تكوينياً لفائدة المؤثرين الرقميين من دُعاة السلام والتسامح، وذلك في إطار مشروعها لمكافحة التطرف عبر الأنترنت في صفوف الشباب. وتتعاون الرابطة في تنفيذ هذا البرنامج مع عدد من الجامعات المغربية، حيث استفادت منه الأفواج الأولى من المؤثرين. وتدعو الحاجة إلى تطوير هذا البرنامج التكويني بشكل كبير.

تكشف الدراسات أنَّ المعلومات المُضلِّلة على تويتر تنتشر انتشارَ الفيروس على نطاقٍ واسع سِتَّ مراتٍ أكثرَ مِنَ المعلومات الحقيقية[27]. وبالتالي، فإن الأخبار الزائفة لها ميزةٌ تنافسية حتى وإن كانت تَدْعَمُها الأقلية. لذلك، فإنه من الأهمية بمكان تعزيز القدرة على التفكير التحليلي والنقدي بما يرفع مستوى "نظامنا المناعي الفكري " في التعامل مع هذه المعلومات.

3. الوسائل المتاحة لمحاربة الأخبار الزائفة

1.3. التحقق من المعلومات

يَكفُل التحقق من المعلومات (fact-checking) التأكدَ من صحة المعلومات المتداوَلة ودقَّتِها وانسجامها وسياقِها، وهو ما يشكل أداةً لا غنى عنها في مواجهة "الأخبار الزائفة". وقد أنشأت معظم وكالات الأنباء وكبريات المؤسسات الإعلامية الدولية وظيفةً تُعنى بخِدمة التحقق من الأخبار، تُتيح لمستخدمي الأنترنت التحقق من صحة المعلومات التي يحصلون عليها من الشبكة. وتكون هذه الخدمة مجانيةً في الغالب ومتاحةً للجميع، يَرصِد القائمون عليها المعلومات والأخبار المزيفة وما يُسْتَنَدُ إليه في دَحْضِها مِنْ أدلة.

شهد المغرب عدداً من المبادرات الوطنية في مجال "التحقق من المعلومات"، والتي تشمل:

[27] https://www.telerama.fr/medias/une-fake-news-se-repand-six-fois-plus-vite-quune-vraie-nouvelle,n5519714.php

- العمل الدؤوب الذي تقوم به الإدارة العامة للأمن الوطني من خلال خلايا الاتصال الخاصة بها، حيث تسهر على التحقق من صحة بعض المعلومات المنشورة على شبكات التواصل الاجتماعي، ومن ثم تنشر بلاغات توضيحية تكشف فيها كَذِب وزَيْفَ الأخبار التي تُهدد أمن البلاد.
- خدمة وكالة المغرب العربي للأنباء "SOS Fake News"، والتي تتيح لمنخرطيها المساهمة في تصحيح المعلومات الخاطئة المتعلقة بهم بشكل آنيّ.
- الفضاء الذي تخصصه المنصةُ الإخبارية "SNRT News" التي أطلقتها الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة من أجل التحقق من صحة الأخبار وكشف الزائف منها (vrai ou fake).
- مشروع قاعدة البيانات التي أحدثتها الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري للتحقق من الأخبار الزائفة، والتي تنضاف إلى قائمة الوحدات المتوفَّرة داخل منصة "HacaBridges"[28].
- مبادرة "تَحَقَّق" (Tahaqaq) التعاونية تضم فريقاً من المتطوعين النشيطين في مجال التحقق من الوقائع[29]، رغم حاجة هذه المنصة إلى نموذج عمل يمكِّنها من إقامة شراكات وطنية ودولية تضمن استدامتها.

وقد تبيَّن من مخرجات جلسات الإنصات التي أجراها المجلس مع الجهات المعنية أنَّه ليس هناك بعدُ مِنَصَّاتٌ وطنية متخصصة بحصر المعنى من أجل "التحقق من المعلومات"، فيما عدا المبادرات السالفة الذكر، وذلك على عكس بلدان أخرى في المنطقة مثل الأردن (يُرجى الاطلاع على نص الإطار أدناه).

وتنتظم منصات التحقق من المعلومات في إطار الأشكال الرئيسية التالية:

1) خدمةٌ ذات قيمة مضافة على مستوى إحدى المنصات الرقمية القائمة؛
2) منظمة غير حكومية؛
3) تنظيمٌ للمهنيين الإعلاميين؛
4) هيئةٌ عمومية.

ويتمثل التحدي الرئيسي لهذه المنصات في ضمان استقلاليتها واستدامتها على المستوى المالي، وذلك من خلال إنشاء نموذج قابل للتطبيق لا يعتمد على عدد المشاهَدات ولا يكون وراءَه جهةٌ داعمة "ذات هدف ربحي لكي تحظى بالمصداقية.

[28] جلسة الإنصات التي نظمها المجلس مع الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (أبريل 2022).
[29] جلسة الإنصات التي نظمها المجلس مع السيد غسان بن الشهيب (أبريل 2022).

بعض التجارب في مجال التحقق من المعلومات (fact-checking)

في الولايات المتحدة الأمريكية

- منظمة فاكتشيك.أورغ (FactCheck.org): منظمة غير ربحية يُمولها مركز أننبرغ للسياسة العامة (Annenberg Public Policy Center) التابع لجامعة بنسلفانيا.
- قاعدة بيانات "فاكت تشيكر" التابعة لجريدة واشنطن بوست الأمريكية (Washington Post Fact Checker): يُشرف عليها الصحفي غلين كيسلر (Glenn Kessler)، وهو معروف بعمله الجاد في التحقق من الأخبار الزائفة ذات الصلة بالسياسة الأمريكية.
- مختبر ديوك ريبورترز (Duke Reporter's lab): مركز للأبحاث في مجال الصحافة يهتم بتدقيق الأخبار الزائفة، ويضم على موقعه الإلكتروني قائمة بهيئات التحقق من المعلومات عبر العالم.

في فرنسا

- مدوَّنة "AFP Factuel": خلية تابعة لوكالة الأنباء الفرنسية تتولى مسؤولية التقصي عن الأخبار الكاذبة، وهي تضم قائمة شاملة بجميع الأخبار التي تحققت الوكالة من صحتها، لا سيما الأكثر تداولاً منها، كالتي تتعلق بفيروس كورونا.
- فريق مدققي الحقائق بجريدة لوموند "Rubrique Décodeurs du Monde": يتعاطى صحفيو جريدة لوموند مع الشائعات والأخبار الكاذبة المتداولة على شبكة الأنترنت، وذلك من أجل التمييز بين الصحيح والزائف منها.
- تقدم مؤسسة "deFACTO" مقالات تحتوي على مواد جرى التحقق من دقتها، بحيث توزع على العديد من المنابر التحريرية (وكالة الأنباء الفرنسية، جريدة ليبيراسيون، جريدة 20 دقيقة، فرانس راديو، منصة "Les surligneurs" البلجيكية المتخصصة في تدقيق المواد السياسية من الناحية القانونية)، وتنسق وكالة الأنباء الفرنسية عملية نشر هذه المقالات.

في العالم العربي

- منصة "فتبيَّنوا" (fatabayyano.net) ومقرُّها في الأردن: تأسست في 2014 لتكون من أولى المنصات العربية المتخصصة في مكافحة الأخبار الزائفة. وتشتغل المنصة على تصفية المحتوى العربي على الأنترنت لتخليصه من الشائعات والأخبار الكاذبة والأساطير.
- منصة "مِسبار" (Misbar.com) ومقرُّها في الأردن: توفر المنصة مسرداً بمواقع المعلومات العربية على الأنترنت.

2.3. التدخل على مستوى وسائل الإعلام

تنتشر المعلومات اليوم بسرعة كبيرة، حيث تنتقل من مصدرها الأول إلى وسيط آخر على الأقل[30] في أقلّ من ثلاث ساعات بحسب بعض الدراسات. وهكذا، تتناسل مقالات تنقل المادة نفسها[31] دون الإشارة إلى اسم مؤلفها الأصلي. وتنخرط معظم وسائل الإعلام في هذه الدينامية المتسمة بالسرعة والتركيز على الإثارة في الغالب، والتي يحتل فيها هاجس تحقيق السبق الصحفي ونَيْلِ أكبر قدر من الشهرة الحَيِّزَ الأكبرَ من اهتمامها.

أخلاقيات عمل الصحفيين بناءً على قواعد واضحة

أقرَّت آلية الدعم العمومي شرطَ احترام القواعد المتعلقة بأخلاقيات المهنة بالنسبة للمقاولات الصحفية الراغبة في الاستفادة من الدعم الممنوح للصحافة المكتوبة. ويتمتع المجلس الوطني للصحافة بسلطة منح بطاقة الصحافة المهنية وسحبها في حالة مخالفة القواعد الجاري بها العمل، وغيرها من المهام المنصوص عليها في مقتضيات القانون المُحْدِث لهذه المؤسسة.

[30] « L'information à tout prix », de Julia Cagé, Nicolas Hervé et Marie-Luce Viaud (Ina Editions, 2017).

[31] 64 في المائة من المادة الإخبارية المتوفرة على شبكة الأنترنت (في فرنسا) عبارة عن نسخ منقولة عن النص الأصلي أو نسخ معدلة قليلاً من قصاصات وكالة الأنباء الفرنسية "فرانس برس" (AFP).

وفي القطاع السمعي البصري، تعمل الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري على محاربة الأخبار الزائفة التي تروّج لها بعض وسائل الإعلام السمعية البصرية. وفي سياق الأزمة الناجمة عن كوفيد-19، ضاعف الفاعلون في المشهد السمعي البصري[32] جهودَهم من أجل التصدي للمعلومات الزائفة، وذلك تفاعلاً مع التوصية التي أصدرتها الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري في أبريل 2020 بشأن المعلومات المضللة.

وفي يونيو 2022، أصدرت الهيئة "دليل محاربة التضليل الإعلامي: مرجعياتٌ وأدواتٌ وممارسات"، وذلك بغرض المساعدة في معرفة الصحيح من الزائف من الأخبار واعتمادِ ما يَلْزَمُ مِنْ قوانين وإجراءات ضد الأخبار الكاذِبة.

3.3. التربية الإعلامية والمعلوماتية والتحسيس بأهمية الدعامات الرقمية

حضور محتشم لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في المقررات الدراسية

على إثر المراجعة التي خضعت لها المقررات الدراسية الخاصة بطور التعليم الابتدائي منذ 2018، تم إدراج موضوعٍ مخصص لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في مقرر السنة الخامسة من التعليم الابتدائي الخاص بتدريس اللغات، وذلك من أجل توعية التلامذة بالدور الذي تضطلع به التكنولوجيات الجديدة، كما تعتمد بعض الأنشطة الفنية على استخدام هذه التكنولوجيات. واعتباراً للأهمية التي تكتسيها التربية الإعلامية والمعلوماتية (EMI)[33] واستعمال التلامذة لوسائل الاتصال والمعلومات بشكل يومي، فإن الحيز الزمني المخصص لهذا الموضوع يظل غير كافٍ. ويَكُون تأثيرُ الدعامات الرقمية على الأطفال كبيراً بالنظر إلى الحيز الزمني الذي يخصصونه لها (أكثر من 62 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و11 سنة والذين لديهم إمكانية الولوج إلى الأنترنت يقضون أكثر من ساعة في اليوم على الشبكة[34])، وكذا بالنظر إلى المخاطر التي يتعرضون لها، من خلال تلقي محتويات قد تكون مضللة أو حتى مؤذية إذا لم يكتسبوا مهارات التعامل معها بالحذر اللازم.

تجارب حول الألعاب الإلكترونية من أجل "التوعية" بأهمية رصد الأخبار الزائفة

- لعبة أطلقتها جامعة كامبريدج
  - في سنة 2018، أطلق باحثون من جامعة كامبريدج لعبة إلكترونية لمحاربة الأخبار الزائفة.
  - في هذه اللعبة الإلكترونية، يتقمص اللاعبون دور منتجي الأخبار الزائفة.
  - أظهرت دراسة أجريت على 15.000 مشارك (ة) أن هذه اللعبة تزيد من درجة "المقاومة النفسية" للأخبار الزائفة، كما كشفت أن درجة موثوقية الأخبار الزائفة قبل ممارسة اللعبة قد انخفضت لدى اللاعبين بمعدل 21 في المائة بعد إتمام اللعبة.
  - يثير اللاعبون الغضب والخوف من خلال التلاعب بالأخبار ووسائل التواصل الاجتماعي في إطار لعبة المحاكاة.
- تجعل لعبة "Fake It to Make It" اللاعب يتقمص دور منتج الأخبار الزائفة، حيث يحاول جني الأموال من المعلنين عن طريق إنشاء موقع إلكتروني، ونسخ الأخبار وإعادة نشرها، وإنشاء حسابات وهمية لوسائط التواصل الاجتماعي، والعمل على إثارة الاهتمام عن طريق اختيار المستعملين.
- " Factitious " هي لعبة مصممة لمساعدة اللاعبين على تعلم طرق التعرف على الأخبار الزائفة، حيث تعرض اللعبة مقالات صحفية حقيقية، دون الكشف عن مصدر نشرها حتى ينقر اللاعب على الخانة التي تكشف له هذا المصدر. ويطلب من اللاعبين في إطار هذه اللعبة تحديد ما إذا كان المقال الصحفي حقيقيًا أم مزيفًا.

[32] تَتَّسِم وسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب بعددها القليل نسبياً، وتخضع لدفتر تحمُّلات محددة.

[33] https://fr.unesco.org/programme-ci/education-medias

[34] ANRT : Enquête de collecte des indicateurs TIC auprès de ménages et des individus au titre de l'année 2021 .

- "spotthetroll.org" هو بمثابة اختبار يقوم على تصفح صور لمحتوى حقيقي لوسائل التواصل الاجتماعي من أجل تحديد ما إذا كانت هذه الصور صادرة عن حساب محدث بطريقة مشروعة أو عن "متصيد" على شبكة الأنترنت (troll).

الأنشطة المدرسية الموازية أداةٌ لتوعية المتعلمين

تتيح الأنشطة الموازية توعية التلامذة بالرهانات المرتبطة بالأنترنت: على سبيل المثال، من خلال الاحتفال باليوم العالمي للأنترنت الآمن (Safer Internet Day)، الذي شارك فيه مئات الآلاف من التلامذة في المغرب. كما أطلق القطاع الحكومي المكلف بالتربية الوطنية، بالتعاون مع الرابطة المحمدية للعلماء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامجاً لدعم تعزيز التسامح والسلوك المدني والمواطنة والوقاية من السلوكات المشينة بالوسط المدرسي (APT2C - 2017) على مستوى نوادي الأنشطة الموازية بالمؤسسات التعليمية. كما أطلقت الرابطة مؤخراً برنامج "اقتدار" لتوعية الشباب بمخاطر السلوكيات الخطرة، وفي مقدمتها التطرف. غير أنه لا يستفيد من هذه الأنشطة المدرسية الموازية على أهميتها سوى أقلية من التلاميذ، وهو ما يحد من نطاقها.

قِلَّة الموارد البشرية المؤهَّلة

من أجل تنمية الحس النقدي لدى المتعلمين وتمكينهم من التمييز بسهولة أكبر بين ما هو حقيقي ومزيف في المعلومات التي يتعاطون معها يوميًا، من الأهمية بمكان إشراك مدرسين تلقوا تكويناً خصيصًا لهذا الغرض. ولا تندرج مادة التربية الإعلامية والمعلوماتية بشكل صريح في المقررات الدراسية الحالية إلى الآن. ومن هذا المنطلق، ينبغي الإسراع قدر المستطاع بتدارك هذا النقص الذي أثاره كل من الأساتذة وأولياء التلامذة، وذلك لتمكين المواطِنات والمواطِنين من تدبير الكم الهائل من المعلومات التي سيتعين عليهم مواجهتها.

وسيكون من المفيد استثمار عملية المراجعة المرتقبة للمقررات الدراسية الخاصة بطورَيْ التعليم الابتدائي والثانوي[35]، من أجل تضمينها التربية الإعلامية والمعلوماتية والتوعية بخطورة الأخبار الزائفة وسبل التصدي لها، وذلك على وجه الخصوص من خلال تنمية حس الفضول المعرفي والقدرة على النقاش وتدبير الاختلاف وإعمال مَلَكَةِ التفكير العقلاني.

تجارب دولية حول دراسة الأخبار الزائفة

المرصد الأوروبي للوسائط الرقمية

- تم إطلاقه في سنة 2020 في مدينة فلورنسا لمحاولة فهم المعلومات المضللة وتحليلها.
- يضم هذا المرصد، الذي يموله الاتحاد الأوروبي، باحثين وخبراء في مجال التربية الإعلامية.
- تم إنشاء 8 مراكز في سنة 2021 بغلاف مالي يصل إلى 11 مليون أورو من أجل محاربة المعلومات المضللة وتحليل تأثيرها على المجتمع وعلى الديمقراطية، سواء على المستوى الوطني أو الأوروبي.

مبادرة "first draft news"

- تحالف غير ربحي تم إطلاقه في سنة 2015 من قبل 9 فاعلين، من بينهم "غوغل " و"ميتا " لمحاربة المعلومات المضللة المتداولة على شبكات التواصل الاجتماعي.
- تقديم المشورة العملية والأخلاقية حول كيفية إيجاد المحتويات الواردة من وسائل التواصل الاجتماعي والتحقق منها ونشرها.
- تم إلحاق هذه المبادرة منذ سنة 2022 بجامعة براون (Brown University).

[35] تجدر الإشارة أن هذه المقررات لم يطرأ عليها أي تغيير منذ سنة 2003.

4.3. المقاربة القانونية وأهمية التعاون على المستوى الدولي

هناك ترسانة قانونية تتيح إلى حد ما التصدي لكل من يعمل بسوء نية على نقل معلومات زائفة، وتشمل:

- القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر، والذي ينص في المادة 72 منه على أنه "يعاقَب بغرامة من 20.000 إلى 200.000 درهم كل من قام بسوء نية بنشر أو إذاعة أو نقل خبر زائف أو ادعاءات أو وقائع غير صحيحة أو مستندات مختلفة أو مدلس فيها منسوبة للغير إذا أخلت بالنظام العام أو أثارت الفزع بين الناس، بأية وسيلة من الوسائل ولا سيما بواسطة الخطب أو الصياح أو التهديدات المفوه بها في الأماكن أو الاجتماعات العمومية وإما بواسطة المكتوبات والمطبوعات المبيعة أو الموزعة أو المعروضة للبيع أو المعروضة في الأماكن أو الاجتماعات العمومية وإما بواسطة الملصقات المعروضة على أنظار العموم وإما بواسطة مختلف وسائل الإعلام السمعية البصرية أو الإلكترونية وأية وسيلة أخرى تستعمل لهذا الغرض دعامة إلكترونية". وقد تصل الغرامة إلى 500.000 درهم في حال التأثير على انضباط عناصر الجيش أو معنوياتهم أو في حال التحريض المباشر على ارتكاب الجرائم المتعلقة بالقتل أو الاعتداء على الحرمة الجسدية للإنسان أو الإرهاب أو السرقة أو التخريب؛ والإشادة بجرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الإبادة الجماعية أو جرائم الإرهاب؛ والتحريض المباشر على الكراهية أو التمييز"[36].

- عندما يتعلق الأمر بالمس بالحياة الخاصة للأشخاص أو التشهير بهم، فإن المشرّع نص في مجموعة القانون الجنائي (الفصل 2-447) على عقوبات سالبة للحرية وعلى غرامات: "يعاقَب بالحبس من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات وغرامة من 2.000 درهم إلى 20.000 درهم، كل من قام بأي وسيلة بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية، ببث أو توزيع تركيبة مكونة من أقوال شخص أو صورته، دون موافقته، أو قام ببث أو توزيع ادعاءات أو وقائع كاذبة، بقصد المس بالحياة الخاصة للأشخاص أو التشهير بهم"[37].

- القانون رقم 11.57 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية (المادة99): "يُعاقَب بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم كل شخص أقدَم، باستعمال أخبار زائفة أو إشاعات كاذبة أو غير ذلك من طرق التدليس، على تحويل أصوات المصوّتين أو دفَعِ مصوّتاً أو أكثر إلى الإمساك عن التصويت".

وعموماً، يُعَرِّض نفسَه للمقاضاة كُلُّ من قام بسوء نية بنشر خبر زائف، وذلك تطبيقاً للمادة 72 من القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر. غير أنه يُمكِن تطبيق نصوصِ قوانينَ أخرى بحسب الحالة، ومن ذلك ما ينص عليه الفصل 2-447 المشار إليه أعلاه من القانون الجنائي أو الفصل 263 من القانون ذاتِه (الفرع 1: إهانة الموظف العمومي، والاعتداء عليه)[38].

واستناداً إلى التجارب الدولية في هذا المجال، فإنه سيكون من الأنسب تطوير الترسانة القانونية للتعاطي أكثر مع المنصات الرقمية التي ما فتئ تأثيرها يتنامى بفضل ما تملكه من أنظمة وخوارزميات. وفي هذا الصدد، يُشكِّل قانون الخدمات الرقمية (DSA) الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي مؤخراً نموذجاً جيداً ينبغي الاستفادة منه.

---

[36] المادة 72 من القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر.

[37] القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء المغير بموجبه الفصل 447-2 من مجموعة القانون الجنائي.

[38] المصدر: نماذجٌ لبعض القضايا المتعلقة بنشر الأخبار الزائفة، كما وَرَدت في رَدِّ رئاسة النيابة العامة كتابةً على طلب المجلس معطياتٍ حول القضايا المتعلقة بالأخبار الزائفة.

ولتيسير التعاون الدولي، يُعَدُّ المغرب من المُوقِّعِين على اتفاقية بودابست حول محاربة الجريمة الإلكترونية، لا سيما بروتوكولها الإضافي الثاني المتعلق بتعزيز التعاون والكشف عن الأدلة الإلكترونية. وتتيح مقتضيات هذه الاتفاقية لبلادنا إمكانية جمع الأدلة الإلكترونية عن المواطنات والمواطنين المغاربة من مزودي الخدمات الأجانب.

وتَحرص المديرية العامة للأمن الوطني على تطبيق التشريعات الوطنية ذات الصلة بنشر الأخبار الزائفة من خلال التحريات الإلكترونية الضرورية بكيفية متواصلة بالتنسيق مع رئاسة النيابة العامة وتحت إشرافها. ووفقاً لمقتضيات اتفاقية بودابست حول محاربة الجريمة الإلكترونية، تتعاون المديرية العامة للأمن الوطني مع دول أخرى لتوفير الأدلة الإلكترونية. كما تَربِطُ المديريةَ اتفاقيةُ شراكة مع الفاعلين الدوليين (" فيسبوك" و"إنستغرام") لمكافحة الجرائم الإلكترونية، ومنها الأخبار الزائفة في إطار تحصين الأمن القومي.

وفي هذا الصدد، يتعين إقرار عقوبات تتناسب مع الآثار السلبية للنشر، والضرر المعنوي المحدث، ومدى الانتشار وسرعته[39]. كما أنه من الأهمية بمكان إذكاء روح المسؤولية لدى الأشخاص الذين لديهم تأثير كبير على شبكات التواصل الاجتماعي (المؤثرون على سبيل المثال) والذين يحظون بمتابعة كبيرة من مستعملي هذه الشبكات.

4. الأدوات التي يتم من خلالها الحصول على المعلومة الموثوقة: اعتماد سياسة البيانات المفتوحة وتعزيز وسائط الإعلام الوطنية والتعاون مع المنصات الرقمية الدولية

1.4. اعتماد سياسة البيانات المفتوحة في التصدي للأخبار الزائفة: ضرورةٌ لتحسين شفافية الإدارة

يُلاحَظ أنه على الرغم من مرور سنوات على صدور القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، ثمة نقص كبير في نشر المعلومات الرسمية الموثوقة المتاحة بكيفية تلقائية للعموم. وما عدا بعض الاستثناءات، فإن عملية تحيين المواقع الإلكترونية للإدارات العمومية لا تتم بشكل منتظم وممنهج. ويظل الوصول إلى المعلومات مسعى معقداً في غالب الأحيان .

نتائج الاستشارة المواطِنة على منصة المجلس "ouchariko.ma"

أفاد 37 في المائة من المشاركات والمشاركين بأنه من الصعب الحصول على معلومات رسمية وموثوقة، بينما كان رأي 33 في المائة منهم أنَّ هذه المعلومات ناقصة وغير مُحيَّنة.

ويُعَدُّ إرساءُ الوعي بالأهمية الاستراتيجية التي يكتسيها التموقع في مجال المعلومات داخل المشهد الرقمي أمراً ضرورياً، إذ من شأن ذلك أن يُمكِّن من تجنب الانعكاسات السلبية التي قد تكون وخيمة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومن الأهمية بمكان اعتماد مقاربة استباقية لحماية بلادنا وحماية المواطنات والمواطنين من الأخبار الزائفة، لاسيما عندما تستهدف هذه الأخيرة مقومات الاستقرار أو الثقة، وتمس الحياة الخاصة لفئات بعينها.

[39] توصية مستمدة من تقرير برونر (Bronner)، والذي صَدَر في يناير 2022 بعنوان "الأنوار في عصر التكنولوجيا الرقمية" (Les lumières à l'ère du numérique).

وفي هذا الصدد، فإن المعلومات الدقيقة والموثوقة المتاحة للمواطنات والمواطنين في الوقت المناسب من قبل الهيئات الرسمية يمكن أن تخلق لديهم سلوكا تلقائيا بالعودة إلى تلك المعلومات كلما أرادوا التحقق من صحة المعلومات ومن سياق نشرها.

2.4. وسائل الإعلام الموثوقة والقوية في مواجهة الأخبار الزائفة

يكتسي وجود مؤسسات إعلامية مؤثرة أهميةً كبرى في التصدي للأخبار الزائفة، حيث يُعَدُّ وجود فاعلين مرجعيين موثوقين في المشهد الإعلامي أداة رئيسية في مواجهة الأخبار الزائفة. وفي هذا الصدد، يلاحظ على الصعيد الدولي أنَّ مروجي "الأخبار الزائفة" يعملون على المس بمصداقية وسائل الإعلام الكبرى، وغايتهم في ذلك حَمْل مستخدمي شبكة الأنترنت على التشكيك في كل شيء. وهنا يعمد مروجو الخبار الزائفة إلى تقديم تفسيرات مغلوطة كلياً أو جزئياً تقوم على مقاربة تبسيطية حتى يستوعبها أكبر عدد ممكن من الأشخاص، وذلك لتناول مشكلات معقدة، بما في ذلك بعض القضايا العلمية التي تحظى بإجماع واسع.

3.4. جهود المنصات الرقمية غير كافية: ثمة حاجة إلى ملاءمة محتوياتها مع السياقات المحلية

تَمَكَّنَت المنصاتُ الدولية من الاستفادة من تركيز عالٍ للرساميل ومن تقليص تكاليف الإنتاج، من خلال الاستعانة بالأتْمَتَة والذكاء الاصطناعي. وتشوب هذا النموذج العديد من العيوب التي تستغلها بعض الجهات التي تروج للأخبار الزائفة[40]، لا سيما بسبب اعتماد اختيارات خوارزمية تعميمية لا تتلاءم مع الثقافات والتمثلات المحلية. وإلى جانب اعتمادها على الخوارزميَّات، تلجأ المنصات، بدرجة أقل، إلى الموارد البشرية. ومن أجل استيعاب الخصوصيات الثقافية لكل بلد، ينبغي أن تكون هذه الموارد البشرية من المواطنين المحليين المنصهرين في البيئة التي يعملون داخلها.

وقد انخرطت المنصات الرقمية العالمية في العديد من المبادرات الرامية إلى محاربة المعلومات المضللة. فعلى سبيل المثال، وتحت إشراف المفوضية الأوروبية، وقَّعت عدة منصات (لاسيما "ميتا" و"غوغل" و"تويتر" و"تيك توك" و"ميكروسوفت") ومقاولات عاملة في مجال التكنولوجيا وممثلون عن المجتمع المدني على مدونةٍ لقواعد السلوك الجيد. وتهدف هذا المدونة إلى تعزيز جهود التصدي للمعلومات المضللة، وتجفيف منابع تمويلها وتوسيع نطاق تطبيقها ليشمل أنواعاً جديدة من سلوكيات التضليل والتلاعب(تقنية التزييف العميق (deep fake)، واستعمال الروبوتات، والحسابات المزيفة). كما تروم هذه المدونة أيضاً النهوض بعملية التحقق من المعلومات (fact-checking).

قانون الخدمات الرقمية للاتحاد الأوروبي (DSA)

يهدف قانون الخدمات الرقمية للاتحاد الأوروبي (DSA)، الذي صدر في أكتوبر 2022، إلى إذكاء روح المسؤولية لدى المنصات الرقمية. وسيدخل هذا القانون حيز التنفيذ اعتبارًا من سنة 2023 بالنسبة للمنصات الكبرى على شبكة الأنترنت ومحركات البحث الكبرى. ويسعى هذا القانون إلى تفعيل المبدأ القائل بأن ما هو غير قانوني في العالم الحقيقي يجب أن يكون غير قانوني أيضاً في عالم الأنترنت. ومن بين أهداف هذا القانون الحد من التلاعب بالمعلومات أو المعلومات المضللة. وفي حالة عدم الامتثال لمقتضيات قانون الخدمات الرقمية للاتحاد الأوروبي، يمكن للمفوضية الأوروبية فرض غرامات على المنصات الرقمية الكبرى تصل إلى 6 في المائة من رقم معاملاتها العالمي.

[40] جلسة إنصات نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع السيد برونر (مارس 2022).

5. توصيات من أجل التصدي للأخبار الزائفة وتمكين المواطنات والمواطنين من الوصول إلى المعلومة الموثوقة

انطلاقاً من هذا التشخيص، يتَّضح أنَّ الأخبار الزائفة والمعلومات المغلوطة تطرح إشكاليةً معقدة لا توجَد لها حلول جاهزة. وبالتالي لا يمكن القضاء على هذه الظاهرة من خلال اعتماد إجراءات ردعية فقط. ولكن لا بد من تعزيز هذه الإجراءات بممارسات جيدة كفيلة بالتخفيف من تأثيرات الأخبار الزائفة وتقوية قدرات الأفراد من حيث الحس النقدي إزاءَ المعلومات التي يتم تداولها.

ويدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى اعتماد رؤية لمكافحة الأخبار الزائفة وتُتيح الوصول إلى المعلومات الموثوقة، ترتكز على المحاور الثلاثة التالية:

- المحور الأول: المواطنات والمواطنون، والذين ينبغي تحسيسهم وتوعيتهم بضرورة التحلي بالمسؤولية إزاء المعلومات التي يصلون إليها ويعملون على تقاسمها؛
- المحور الثاني: التحقق من المعلومات (fact-checking): يجب تطوير هذه العملية وتيسيرها لفائدة مستعملي شبكة الأنترنت؛
- المحور الثالث: منتجو المعلومات، والذين ينبغي أن يكونوا موثوقين ورهن إشارة المستعملين ومواكبين للمستجدات.

المحور الأول: المواطنات والمواطنون

- العمل بشكل منتظم (من قبل القطاع الحكومي المكلف بالتواصل، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري...إلخ) على إثارة انتباه الساكنة من خلال مختلِف وسائل الإعلام إلى مخاطر "الأخبار الزائفة"، مع العمل على استهداف كل فئة على حِدَة (الأطفال والمراهقون والمُسِنُّون وغيرُ المتعلمين وغيرهم).
- تنمية الحس النقدي منذ سن مبكرة :
  - في البيت، ينبغي على الوالدين والإخوة / الأخوات الأكبر سنًا توجيه من يصغرهن سناً في خطواتهم الأولى في العالم الرقمي؛
  - في المدرسة، يتعين العمل على توفير تكوين خاص في مجال قراءة الوسائط الإعلامية المدمجة في المواد الدراسية، مع الحرص على إعمال التفكير العقلاني والبحث عن مصادر المعلومة؛
  - العمل على مستوى النوادي المدرسية على تنمية الاهتمام بالتحقق من المعلومات والمقارنة بين المصادر.

المحور الثاني: التحقق من المعلومات (fact-checking)

- إحداث بوابة رقمية عمومية للتحققِ من المعلومات (Fact-checking) بخصوص الأخبار الرسمية في المغرب، مع ترصيد المبادرات التي تم إطلاقها على مستوى عدد من المؤسسات الإعلامية (وكالة المغرب العربي للأنباء والهيأة العليا للاتصال السمعي البصري وغيرهِما).
- إحداث نظام علامة مميزة مُوَجَّه لمواقع "التحقق من المعلومات"، وذلك على غرار علامة "e-thiq@" بالنسبة لمقاولات التجارة الإلكترونية.

- دعم المبادرات الرامية إلى إنشاء نُظُمٍ لرصد وتبادل المعلومات الزائفة بين المهنيين الإعلاميين، وذلك تيسيراً للتحقق من هذه الأخبار قبل نقلها والحد من انتشارها قدر الإمكان.
- تعزيز الانخراط في الجهود الدولية لرصد ومكافحة الأخبار الزائفة، وذلك مواكبةً للتطورات التكنولوجية في هذا المجال.
- وضع برامج للبحث وتطوير آلياتٍ للرصد والتصدي لانتشار الأخبار الزائفة، وذلك بشراكةٍ بين الدولةِ والمهنيين والجامعات.

المحور الثالث: على مستوى منتجي المعلومات

- يتعين برمجة دورات للتكوين المستمر لفائدة وسائل الإعلام المهنية، لتمكينها من مواكبة التطورات التكنولوجية والتقنية.
- إحداث بوابة رقمية عمومية للتحققِ من المعلومات (Fact-checking) بخصوص الأخبار الرسمية في المغرب، مع ترصيد المبادرات التي تم إطلاقها على مستوى عدد من المؤسسات الإعلامية (وكالة المغرب العربي للأنباء والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري وغيرهما).
- على مستوى السلطات العمومية، ينبغي العمل على جعل المواقع الرسمية مواقع مرجعية ذات مصداقية وتستجيب لانتظارات مرتادي العالم الرقمي، وذلك من خلال:
  - إقرار إلزامية نشر جميع الوثائق الرسمية العمومية على موقع الإدارة المعنية، وذلك في غضون 24 ساعة من تاريخ المصادقة عليها.
  - اعتماد إجراءات تفاعلية متناسبة مع سرعة التكنولوجيا الرقمية للرد في غضون 24 ساعة على طلبات تأكيد المعلومات أو نفيها.
  - تكليف هيئة "وطنية للمعطيات المفتوحة"[41] بالمهام التالية:
    - تحديد المعطيات التي تختزن إمكانيات تأثير اقتصادية واجتماعية كبيرة وتعميمها بالسرعة المطلوبة.
    - حصر بعض المؤسسات التي تقوم بدور الريادة فيما يخص سياسة التحرير هذه، وتمثل بذلك نموذجاً تَحتذي به مختلِف الإدارات.
    - تعيين مسؤول داخل كل إدارة يُعْهَدُ إليه بمهمة "فتح المعطيات".
- على مستوى منتجي المعلومات من غير المهنيين:
  - توعية منتجي المعلومات، مهنيين وغير مهنيين، ومنهم المدوّنون والمؤثرون، بدورهم وبالمسؤولية الملقاة على عاتقهم بخصوص مكافحة الأخبار الزائفة، لا سيما من خلال أنشطةٍ للتكوين المستمر ذاتِ الصلة.

[41] رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان "المعطيات المفتوحة: تحرير المعطيات العمومية في خدمة النمو والمعرفة" (2013).

الملاحق

الملحق رقم 1: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام.

رئيس اللجنة ومقرر الموضوع	أمين منير العلوي
الأعضاء	أحمد عبادي عبد العزيز عدنان نبيل حكمت عيوش أحمد بهنيس مصطفى بنحمزة الطاهر بنجلون محمد بنقدور لطيفة بنواكريم ليلى بربيش علي بوزعشان عبد الله دكيك ألبير ساسون لحسن حنصالي أرمان هاتشويل عبد العزيز إوي مصطفى اخلافة مريم بنصالح شقرون سعد الصفريوي محمد وكريم احجبوها الزبير عثمان بنجلون

	ادريس الإيلالي جامع المعتصم

الخبير الدائم بالمجلس	محمد أمين شرار
الخبيران المكلفان بالترجمة	عادل الكايز إبراهيم لساوي

الملحق رقم 2: لائحة الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم.

طبيعة الهيئة	الهيئة التي تم الإنصات إليها	المسؤولون الذين تم الإنصات إليهم
قطاعات حكومية	وزارة الشباب والثقافة والتواصل	السيد محمد المهدي بنسعيد، الوزير
	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	السيد فؤاد شفيقي، مدير المناهج المفتش العام للشؤون التربوية
	وزارة العدل	السيد محمد أمين الجرداني، قاضٍ بمديرية الشؤون الجنائية والعفو
	وزارة الداخلية، المديرية العامة للأمن الوطني	- السيدة ليلى الزوين، رئيسة مصلحة بمديرية الشرطة القضائية - السيد رضا شبوح، مسؤول عن التواصل
مؤسسات وطنية وعمومية	الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري	السيدة نرجس الرغاي، عضوة الهيأة
	المجلس الوطني للصحافة	السيد يونس مجاهد، رئيس المجلس
	الرابطة المحمدية لعلماء المغرب	السيد أحمد عبادي، الأمين العام للرابطة
خبراء وباحثون	السيد جيرالد برونر (Gérald Bronner)، أستاذ علم الاجتماع بجامعة باريس ديدرو، عضو أكاديمية التكنولوجيات وعضو الأكاديمية الوطنية للطب بفرنسا	
	السيد ادريس كسيكس، أستاذ بالمدرسة العليا للتدبير (HEM)، مدير مركز الأبحاث "Economia "	
	السيد مروان هرماش، مدير مشارك لمكتب الاستشارات "Consultor "	
	السيد غسان بن الشهيب، مؤسس منصة "تحقق"، "Social Plus "	
	السيد أمين رغيب، مؤسس مدونة "المحترف"، "Raghib IT "	

الملحق رقم 3: نتائج الاستشارة المواطِنة التي أطلقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر المنصة الرقمية "أشارك" حول الأخبار الزائفة.

أطلق المجلسُ الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار إعداده لهذا الرأي بشأن الأخبار الزائفة استشارةً عبر المنصة الرقمية التشاركية "أشارك" لاستقاء آراء المواطنات والمواطنين حول الموضوع، وذلك خلال

الفترة ما بين 6 مايو و9 يوليوز 2022. وقد بلغ مجموع التفاعلات مع الموضوع 75372، منها 626 إجابةً على الاستبيان الذي أعدَّه المجلس بهذا الخصوص.

الرسم البياني رقم 1:

التوصل بالمعلومات الموثوقة

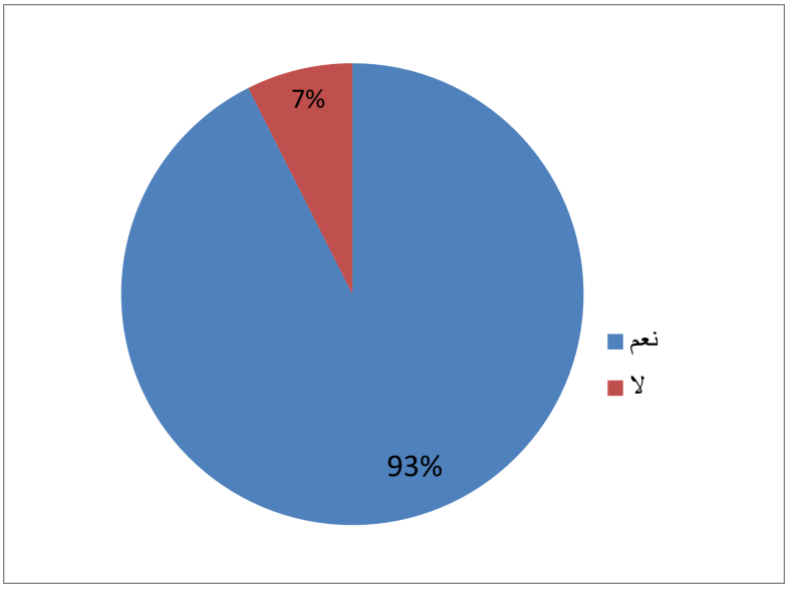

الرسم البياني رقم 2:

تقاسُم معلوماتٍ أو أخبارٍ مشكوكٍ في صحَّتِها

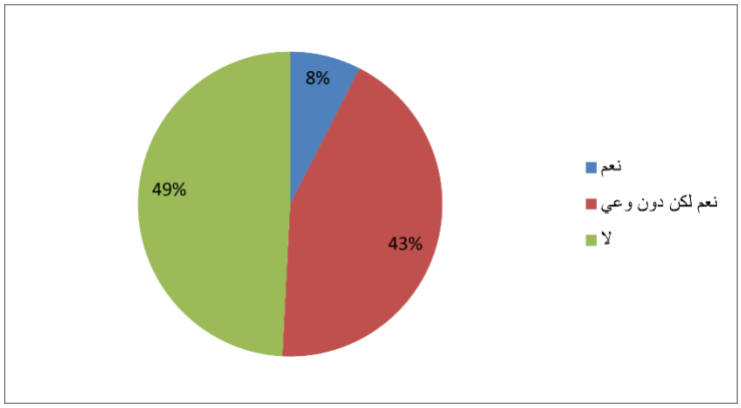

بالنسبة للسؤال المتعلق بالتوصل بالمعلومات والأخبار غير الموثوقة، فقد أظهرت نتائج الاستشارة أن نحو **93 في المائة من المشاركين يتلقون معلوماتٍ وأخباراً تبدو غير موثوقة**، بينما أفادت نسبة 7 في المائة الباقية بخلاف ذلك.

وبخصوص **تقاسم المعلومات**، فقد صَرَّحَ 51 في المائة من المشاركات والمشاركين في الاستطلاع مُعظمُهم بدون وعي منهم (43 في المائة) بأنهم سبق لهم أن نشروا بين معارفِهم معلوماتٍ وأخباراً مشكوكٌ في صحتها ، بينما أفاد 49 في المائة الباقية أنهم لم يسبق لهم أن نقلوا إلى غيرهم معلوماتٍ أو أخباراً غير موثوقة.

وفي ما يتعلق **بمسألة التحقق من الخبر**، فقد أوضح 55 في المائة من المشاركين في الاستشارة أنهم يُداوِمُونَ على التأكد من المعلومات قبل نشرها، بينما أفاد 43 في المائة من المشاركين أنهم يتحققون أحياناً من المعلومات قبل نشرها ، أما 3 في المائة الباقية فتُوضِّح نتائجُ الاستشارة أنهم لا يتحققون أبداً مِمَّا لديهم من معلوماتٍ قبل نقلها إلى غيرهم.

الرسم البياني رقم 3:

التحقُّق من صحة المعلومات قبل نقلها

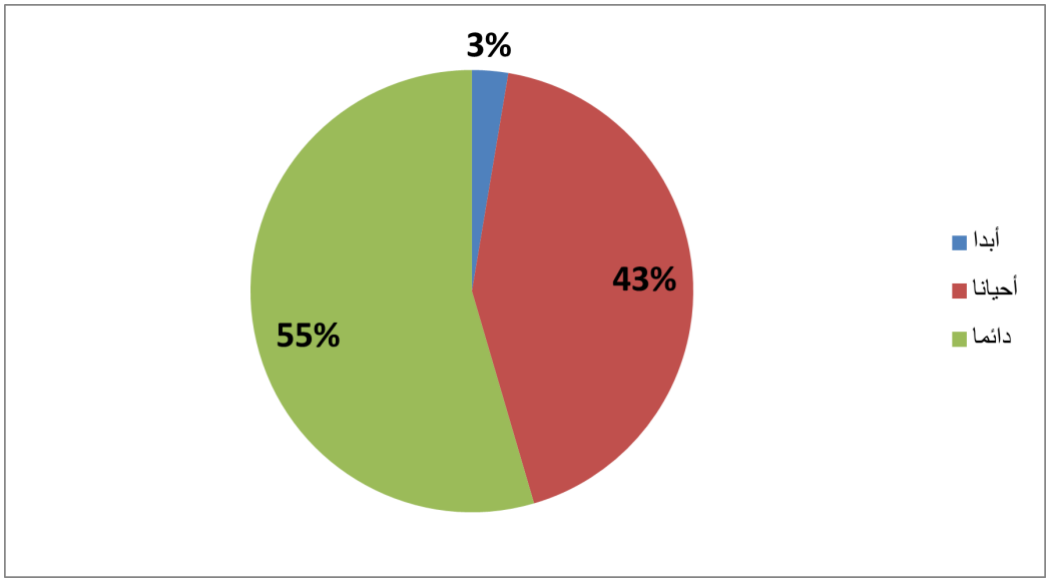

الرسم البياني رقم 4: المعلومات الرسمية والموثوقة على الأنترنت

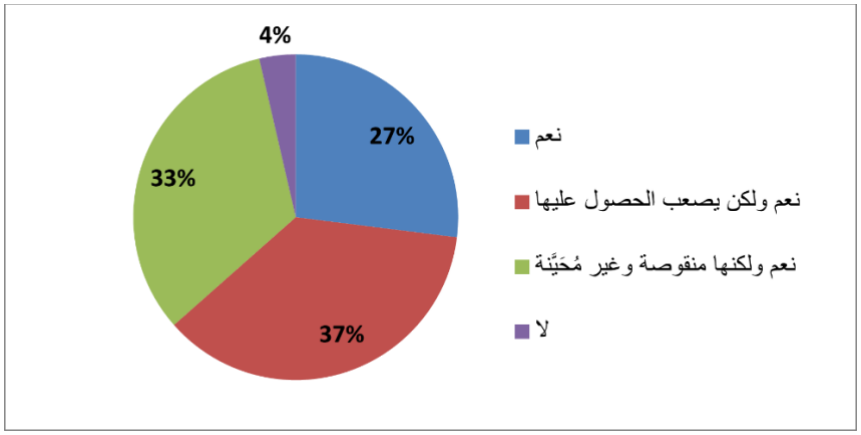

يرى 27 في المائة من المشاركات والمشاركين في الاستشارة أن **شبكةَ الأنترنت تُتيح معلوماتٍ رسميةٍ وموثوقة**، بينما يفيد 37 في المائة منهم بأنه يصعب الحصول عليها. ويُشير 33 في المائة من المُشاركين في الاستشارة إلى أن المعلومات المتاحة على الأنترنت **تكون ناقصة وغير مُحَيَّنة**. ويُثير 4 في المائة من المستقاة آراؤهم مسألة عدم توفر المعلومات الرسمية الموثوقة على الإطلاق.

الرسم البياني رقم 5:

الدوافع الرئيسية لمُرَوِّجي الأخبار الزائفة

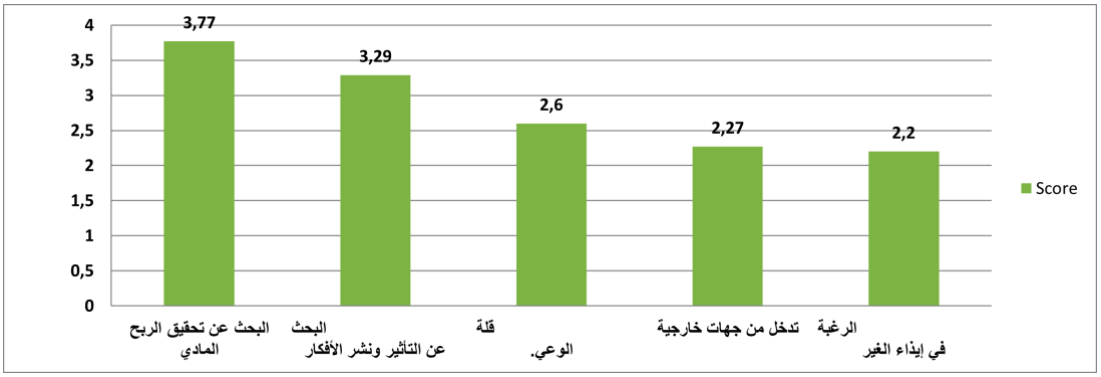

بالاستناد إلى آراء المشاركات والمشاركين في الاستشارة، فإنه يمكن ترتيب دوافع مُرَوِّجي الأخبار الزائفة على النحو التالي:

1. البحث عن تحقيق الربح المادي.
2. البحث عن التأثير ونشر الأفكار.
3. قلة الوعي.
4. تدخل من جهات خارجية.
5. الرغبة في إيذاء الغير.

الرسم البياني رقم 6:

التدابير ذات الأولوية في الحد من حجم ظاهرة الأخبار الزائفة

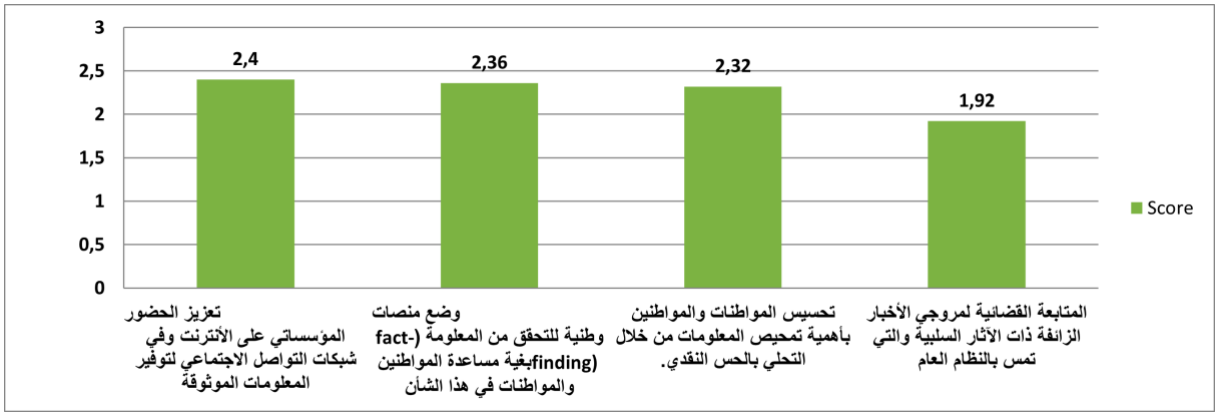

ووفق الترتيب الذي حَدَّده المشاركون حسب درجة الأولوية بالنسبة إليهم، فإن ثَمّة **أربعة تدابير يَستدعي تقليصُ حجمِ ظاهرة الأخبار الزائفة اتخاذَها**، وهي على النحو التالي:

1. **تعزيز الحضور المؤسساتي على الأنترنت وفي شبكات التواصل الاجتماعي لتوفير المعلومات الموثوقة؛**
2. **وضع منصات وطنية للتحقق من المعلومة (fact-checking) بغية مساعدة المواطنين والمواطنات في هذا الشأن؛**
3. **تحسيس المواطنات والمواطنين بأهمية تمحيص المعلومات من خلال التحلي بالحس النقدي؛**
4. **المتابعة القضائية لمروجي الأخبار الزائفة ذات الآثار السلبية والتي تمس بالنظام العام.**

وختاماً، فإنه يتجلى من خلال هذه الاستشارة أن 93 في المائة من المشاركات والمشاركين يتلقون معلومات تبدو غير موثوقة. كما أظهرت النتائج أن 51 في المائة مِمَّن شملتهم الاستشارة سبق لهم أن نقلوا معلومات ليسوا واثقين من صِحَّتها إلى معارفهم. وبخصوص ما إذا كانت المعلومات متوفرة أم لا، فإنه يرى معظمُ المشاركين في الاستشارة أنها متاحة، **بينما يفيد أزيد من 70 في المائة أن المعلومة الرسمية والموثوقة إمَّا يصعب الحصول عليها أو أنها ناقصة وغير مُحَيَّنَة**. وعن الدوافع الرئيسية التي تفسر إشاعة الأخبار الزائفة، فهي تَشمل بحسب المشاركين البحثَ عن تحقيق **الربح المادي** والبحث عن **التأثير ونشر الأفكار**. وفي ما يتعلق بالتوصيات، يرى المشاركون في الاستشارة أنه يَتَوَجَّبُ أولاً العمل على تعزيز **الحضور المؤسساتي** على الأنترنت وفي شبكات التواصل الاجتماعي، ولكن أيضاً وضعُ **منصاتٍ وطنيةٍ للتحقق من المعلومة**.